

التقاليد والأعراف والدفاعات الأكثر جدوى

روبرت كابلان *

لاحظَ عالمٌ سياسيٌّ أمريكيٌّ معروفٌ هو صامويل هنتنغتون قبل فترةٍ أن الولايات المتحدة هي في موقفٍ ضعيفٍ في مجالٍ إعطاء العالم دروساً بشأن التقدم، وذلك لأن تجربة الولايات المتحدة كانت مُعاكسةً لتجارب بلدانٍ أخرى كثيرة. فقد ورثت أمريكا تقاليدَها ومؤسساتها الديمقراطية من بريطانيا العظمى في القرن السابع عشر، وطوال أكثر من مائتي سنة ظلت تكافح حتى لا- تتحول تلك المؤسسات إلى جهات قمعية، وذلك لأن الأمريكيين بطبيعتهم يمتلكون شكوكاً كبيرة إزاء السلطة فقد ورثوها كما هي ولا يتصورون ضعفها أو عدم وجودها، في حين أن هناك بلداناً كثيرة عرفت مؤسساتٍ سياسية ضعيفة أو غير شرعية؛ وكان عليها أن تبني مؤسساتٍ من لا شيء، وهكذا فإننا نحن الأمريكيين نتصرف كأنما النظام أمرٌ مفروغٌ منه، في حين تبحث أممٌ كثيرةٌ وبشكلٍ حثيثٍ عن أشكالٍ جديدةٍ للنظام.

وفي كل مكان نجدُ أشكالاً قديمةً تتصدع وأخرى جديدةً تحاول أن تبرز وتتشكل. والديمقراطية لا تتمثل في إجراء انتخاباتٍ، بل هي في بناء المؤسسات، ولقد رأينا ذلك في إفريقيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا. وفي الحقيقة فإن الانتخابات التي تحصل في البداية ينبغي أن تحصل في المرحلة الأخيرة، والذي ينبغي أن يتقدم مسائل تكوينية مثل الحدود وتسوية النزاعات الانشقاقية، والتفكير في قضايا الطبقة الوسطى، ونشوء السوق الداخلية، ثم تأتي الانتخابات أخيراً فتكون سبيلاً مكملاً للاستقرار.

أمّا في الشرق الأوسط ومن المغرب على المحيط الأطلسي إلى باكستان على حدود شبه القارة الهندية، فيجري تطور آخرٌ على الطراز المكسيكي، فحتى وقتٍ قريبٍ كانت المكسيك دولة ذات حزب واحد وعلاقتها بالولايات المتحدة جيدة وبدون مشاكل، فلأن المكسيك ما كانت ديمقراطيةً فإننا اعتقدنا أننا متفوقون عليها من الناحية الأخلاقية. ولأن المكسيك كان يحكمها رجل واحدٌ فإنّ علاقات الولايات المتحدة بها انحصرت بإمكان حل كل المشكلات بالهاتف ومع ذلك الرجل. بيد أن المكسيك الآن ديمقراطية وما عدنا نملك تفوقاً أخلاقياً، والقوة السياسية ليست محصورةً بيد رجلٍ واحدٍ، بل هناك لاعبون سياسيون كثيرون بالبلاد، وهم جميعاً يستحقون الاستشارة والاعتبار. وهذا يجعل من علاقات الولايات المتحدة بالمكسيك أكثر تعقيداً وصعوبةً مما اعتدناه وتعودناه.

وعلى هذا النحو تجري الأمور في العالم العربي. فوسائل الإعلام والاتصال تلعب دوراً كبيراً في توجيه الرأي العام والسياسات، وقد لا- تكون الأنظمة الموجودة أو بعضها

ديمقراطيات مثالية لكن تلك الأنظمة صارت اليوم أكثر مراعاةً للتوجهات العامة لشعوبها، وظهرت مؤسسات مؤثرة قليلاً أو كثيراً فتوزعت القوة السياسية واتسعت شبكاتها المستوعبة، وما عاد الحكام في هذا الجيل يحكمون مثل الجيل السابق، ومع التقدم الديمقراطي جاء الاضطراب. ولنتأمل لبنان والعراق وباكستان، فالديمقراطية في الشرق الوسط رغم ميزاتها الكثيرة تجلب معها مشكلات كثيرة، والانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية يتطلب سنوات بل حقوب. ولذا يمكن القول إن التغيير السريع شديد السوء، والتغيير التدريجي هو المفضّل. وهذا هو المعنى الحقيقي للاتجاه المحافظ، ولنتذكر أنّ أوروبا المعاصرة والديمقراطية احتاجت لمئات السنين للوصول إلى ما وصلت إليه.

وقد يكون هذا المعنى هو المفتاح لفهم النجاح الصيني، ففي الصين انفتاح وحرية اقتصادية، وتطورٌ بطيء من الناحية السياسية. مئات الملايين من الصينيين رأوا ظروف حياتهم المعيشية تتحسن باطراد وسُرعة منذ أواخر السبعينات، والنموذج المعاكس هو روسيا والتي خرجت فجأة من الديكتاتورية إلى الديمقراطية في التسعينات من القرن الماضي، فعانت من الاضطراب والفوضى ولذا ليس غريباً أن يستمتع فلاديمير بوتين (الرئيس الروسي السابق، ورئيس الوزراء الحالي) بشعبية كبيرة لأنه استطاع بأساليبه الصارمة استعادة النظام والانضباط إلى روسيا، ويكمن السر في أنّ المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تحصل بسرعة كبيرة بحيث لا يحتاج أحدٌ إلى تسريعها أكثر بالانتخابات. فالمطلوب اتجاه عامٌ وواسعٌ نحو الانفتاح والتواصل وليس التوجه القانوني الدقيق، ونعني بذلك صون حقوق الأقليات، وإخضاع الجميع لحكم القانون، ودعم المجتمع المدني وتوسيع قدراته، وليس التوجه مباشرة إلى الاقتراع قبل أن تتضح المسائل!

لقد كانت عُمان وما تزال واحة للأمن وللاستقرار والتطور الثابت والمطمئن، وهذا في حين تندفع بلدان أخرى في العولمة وفي النزاعات الحضرية السريعة. فالناس يتركون مجتمعاتهم الريفية التقليدية ويأتون إلى المدن التي تنمو بسرعة، ويعيشون على حواشيتها وهامشها فتزداد لديهم مطالب العدالة والكرامة وليس الديمقراطية بحد ذاتها. وفي أجواء الخيبة تظهر الراديكاليات والأصوليات، وفي هذه المُدن الجديدة والمتغربة أو شبه المتغربة والمملوءة بشتى صنوف الإغراءات يصعبُ حفظ الأسرة أخلاقاً وتماسكاً بدون تشدّد ديني. وهكذا فنحن لا نعيش فقط في عصر النفط، بل أيضاً في عصر التمدّن والتحضّر، فقبل نصف قرن كان الشرق الأوسط في معظمه أريافاً وقرى صغيرة ومتوسطة، أما اليوم فتتضخم المدن وتتمو بدرجات هائلة. بيد أن القاهرة والدار البيضاء على ضخامة الحجم الهائل الذي وصلنا إليه فالجريمة فيهما قليلة بسبب الانضباط الديني، وهذا إنجازٌ كبيرٌ لا تعرفه المدن الغربية الصغيرة أو الكبيرة، فعندما تدوب التقاليد القروية تحت وطأة حماوات المدينة لا بد أن يملأ الفراغ شيءٌ ما، وهذا الشيء هو الصبغة المعينة للإسلام. وبذلك يكون الإيمان أحد وجوه الإجابة على العولمة.

لكنّ الإيمان لا يصعدُ منفرداً، بل تصعد أيضاً الإحساسات الوطنية والقومية. فقد ضعفت الفكرة القومية العربية في العقود الماضية تحت وطأة صعود الإحساسات الدينية

والإسلامية والسُّنِّيَّة، أما في إيران والهند والصين، وحيث توجد مؤسسات قوية للدولة فإن الذي يصعد هناك هو إحساسات ومشاعر الهوية الوطنية.

على أن الموقف الحالي يحتمل وجهاً آخر، مثل العراق، فقد كان الاستبداد خانقاً أيام الرئيس العراقي السابق، وقد زرت العراق في الثمانينات ورأيت أن الأمور لا يمكن أن تكون أسوأ، لكن الواقع أنها صارت أسوأ بالفعل في السنوات الأخيرة، والدرس السياسي من نموذج العراق أن الفوضى أسوأ من الطغيان، وإذا كان هذا صحيحاً فينبغي أن تكافح الفوضى كما تكافح الطغيان، والواقع أن كلاهما هو الطريق الأسرع للآخر.

ويمكن في هذا الصدد أن نذكر عدة بلدان بالمنطقة، نسمع دائماً الدعوات لتغيير أنظمة الحكم فيها، بينما يكون من الخير للاستقرار والتطور بقاء تلك الأنظمة، وفي الحد الأدنى: لتجنب الفوضى. ولنذكر أن الغرب طالب كثيراً بتغيير نظام الحكم بأوزبكستان باعتبار أساءته الشديدة لحقوق الإنسان، لكن آخرين نبهوا إلى مخاطر انفجار النزاع بين الإثنية الأوزبكية والأخرى الطاجيكية بالبلاد. وفي سورية هناك طوائف وإثنيات بالبلاد تختص كل منها بمنطقة معينة وقد جرت انتخابات حرة بالبلاد في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي وما زادت الأمور إلا سوءاً وتوتراً بين الإثنيات والفرق، فالتغيير السياسي بعد أربعين عاماً وأكثر ليس سيئاً بل هو مطلوب، لكنه ينبغي أن يتم بهدوء لأن التاريخ يعلمنا أن الانتخابات لا تشكل الإجابة الشافية!

وهكذا نأتي إلى السؤال الأساسي: ما هي الأمور التي تجعل من هذا البلد مستقراً أو غير مستقر؟ لا شك أن الجغرافية السياسية هي أحد هذه الأمور، ففي الشرق الأوسط الكبير هناك دول أوجدتها الاستعمار أو السوفيات، وهذه احتاجت لكي تستمر دون فوضى إلى حكام قساة. بيد أن هناك بلداناً ليست فيها مشكلات جغرافية مثل أوزبكستان والجزائر وليبيا وسوريا والعراق وباكستان، احتاجت أيضاً إلى حكام أقوياء للإبقاء على التماسك والاستمرار، بينما في البلدان ذات التاريخ العريق والمؤسسات العريقة مثل مصر وتونس وعمان واليمن -وهي مواطن للحضارة والتقاليد والعيش المستقر- فإن الأمر ما احتاج إلى ديكتاتوريات ولا إلى أيديولوجيات شرسة لحفظ الناس معاً، أو مكافحة الفوضى المهددة، فمصر دولة منذ ما قبل العصور الكلاسيكية، وعمان كانت قوة بحرية في القرن التاسع عشر، وللاستقرار فيهما تقاليد عريقة وبقية ومتجذرة.

وهناك شرط آخر أو عامل آخر من عوامل الاستقرار، وهو الحكومة أو الحكم المركب وليس البسيط مثل النظام الذي تكون له عراقة الملكيات، ويضم عناصر من الديمقراطية والانضباط القوي في الوقت نفسه، ويحضرني هنا نموذج الأردن والمغرب، فهما بلدان فيهما ملكية مستقرة وفيهما أيضاً برلمان وكذلك الأمر مع تركيا والتي يبدو نظامها ديمقراطياً خالصاً، لكن العسكريين يملكون قوة كبيرة فيه من وراء ستار. وسنغافورة هي مثل آخر للنظام المختلط والناجح فلأن الطغيان والاضطراب كلاهما غير محمود؛ فإن البحث يجري عن نظام وسط يتجنب مساوئ الإثنيين، وإلى جانب العامل الجغرافي،

والنظام السياسي المركب هناك التقاليد القبلية. ولأن هذا العامل مهمٌ لذلك أريد معالجته بدقة وتفصيل. فدعونا ننظر إلى الوضع الحالي بالعراق، مر العراق بثلاثة انتخابات قادت إلى فوضى ضاربة وللخروج بالمجتمع من الاضطراب الدموي، ما كان ممكناً العودة إلى القوانين أو الدستور بل إلى الروابط الدموية. والواقع أنّ ما صار يعرف بالصحة في العراق ما كانت في الأنبار رداً على القاعدة وحسب بل وعلى الممارسات باسم الديمقراطية، فإعادة الاستقرار إلى محافظة الأنبار تمتّ وضع الأمور بأيدي أناسٍ غير منتخبين؛ لكنهم محترمون ومسموعو الكلمة من جانب الناس هناك، من شيوخ القبائل. فالتقدم باتجاه الاستقرار بالعراق ما عني بالضرورة بناء نظامٍ برلماني، بل التوصل إلى توازنات للقوة بين العشائر والإثنيات والفرق.

إنها تلك الولاءات التقليدية الباقية تحت السطح الذي تحتله الدولة، والتي جرى تجاهلها تاريخياً من جانب الماركسيين والليبراليين، في مساعيهم لإعادة تشكيل المجتمعات بحسب النماذج السوفياتية أو الغربية. لقد ارتكب الفريقان أخطاءً فادحة لا بدّ من إصلاحها. إن مفكراً واقعيّاً مثل القديس أوغسطين في كتابه: (مدينة الله) أدرك أن التكوينات القبلية المبنية على الروابط الوثيقة للقرابة والإثنية وليس على أساس أي مثاليات كونية وإن لم تمثل النموذج الأعلى للخير؛ فإنها تسهم في التماسك الاجتماعي، وتصنع شيئاً طيباً لنفسها وللآخرين من حولها. فالتغلب على الاضطراب والفوضى يعني البدء من خلال العشائر والبطون والقبائل، والبناء على هذه البنى باتجاه الفئات الأخرى والمجتمع الأوسع فضعف البنى التي كان النظام القديم قائماً عليها، تتطلب من أجل الحفاظ على الاستقرار اللجوء إلى العشائر والبطون، والاعتماد على الروابط والتوازنات التي تقيمها فيما بينها. إن زمان ضعف الديمقراطية هو زمان القبيلة وقوتها! وهذا درسٌ تعلمه العسكريون الأمريكيون جيداً من محافظة الأنبار.

وأخيراً؛ هناك القوة الكارزماوية للقادة التقليديين ففي زمان العولمة حيث يعمد الناس لاستنابات هويات جديدة لأنفسهم على المستويين المحلي والعالمي تعاني الهويات والانتماءات المتعلقة بالدولة من ضعف ووهن. وفي هذا السياقي يدخل رؤساء الدول إلى الصورة. فمن المعروف أن رأس الدولة ينبغي أن يعمل بكفاءة وفعالية في الوقت الذي يحافظ فيه على الحريات الشخصية بقدر ما يستطيع، والهدف هو ما تحدث عنه إيطاليو العصور الوسطى عن: الحكم الصالح في المدينة، وهذا يتطلب أخلاقيات عامة وليس الأخلاقيات الشخصية. فليكن الحاكم أخلاقياً، لكن غير مترمّ. ودعوني أشرح: فالأخلاق الخاصة تشير إلى القيم والأعراف داخل الأسرة أو بين الأقارب والأصدقاء حيث يكون الحكم من خلال النوايا كما من خلال النتائج، فإذا كانت مقاصد المرء حسنة؛ فإن الأقارب والأصدقاء سيغفرون لك النتائج السيئة المترتبة على بعض أفعالك. أما الحاكم فإنّ الحكم عليه يأتي من نتائج أعماله وليس من نواياه ذلك أنه يتولى السلطة على غرباء عنه، ملايين ممن لا يعرفهم شخصياً ولا يعرفونه، والغرباء هؤلاء يحكمون عليك بحسب نتائج تصرفاتك عليهم، وليس بحسب نواياك الطيبة. ولذا فإن السلطة السياسية في عصر

العولمة والتحضير المتفانم صعبة جداً. وهكذا ما عاد كافياً الحكم بكفاءة وفعالية، بل لابد من إمداد المواطنين ببعض المبادئ الفلسفية التي يمكن أن تُلهمهم وتُحرّكهم باتجاه فكرة الدولة، وأنها مجتمعٌ للخير العام.

ويمكن للدين أن يؤدي دوراً مساعداً في العملية كلها وهناك فارق كبير بين العقائد والأعراف الدينية التي تحظى باحترام عميق، والتدين المتطرف. فالدين -ولأنه جزءٌ من تقليدٍ عريق- مُحافظٌ بطبيعته ولن يصبح الدين ثورياً ومتطرفاً إلا عندما يتسيس. وإذا أمكن للقائد أن يجمع مواطنيه حول تصوّر تقدّمي للدولة ومهامها، تصوّر يتضمّن احترام العقائد الدينية العامة ليس التدين المسيسي؛ فإن ذلك يكون من طبيعة الأشياء. ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مثل على ذلك فهو من جهة رئيس وزراء منتخب بأكثرية ما عرفتها تركيا منذ عقود. وهو أعاد إدخال الدين إلى مجال الحياة العامة باعتباره جزءاً من الانتماء بدون أن يبالغ في ذلك فالأتراك بالأناضول كانوا دائماً أكثر تديناً مما تسمح به جمهورية أتاتورك العلمانية. أما وقد عاد الدين ليأخذ مكانه الطبيعي في الوعي العام؛ فإن ذلك يشكّل عنصر توازن محمود في الرضى الشعبي والاستقرار.

والواقع أن البلدان تختلف، ففي عُمان على سبيل المثال هناك ائتلاف ناجح بين الوطنية العُمانية العريقة، والتطور والتطوير، والعالمية المتمثلة في الانتماء الشامل والتواصل للمحيط الهندي، والتي تتلاقى وتتلاءم مع العالم المعولم. هذه البلاد محظوظة بالفعل ففي عالم تهزّه أعاصير التغيير تظل التقاليد هي الدفاع الأفضل.